

الأزمات المفتوحة تلاحق السيسي في العام الجديد



الاثنين 2 يناير 2017 08:01 م

نجح السيسي في إغلاق الكثير من الملفات بسبب "صبر" الجماهير والفئات المختلفة الذي قارب على النفاذ، ومن ذلك النجاح رفع الدعم كلياً عن "التموين" مع بداية يناير 2017 عن ملايين المصريين، في استجابة واضحة لاشتراطات صندوق النقد، إضافة لنجاحه الباهر في الضرب بأحكام القضاء عرض الحائط فيما يتعلق بملف اتفاقية ترسيم الحدود مع السعودية "تيران وصنافير"، فضلاً عن سيطرته المطلقة على الصحافة بقانون جديد للإعلام، دون أن يثبت أيًا من "المعارضين" بينت شفه.

غير أن الديباجات الصحفية أعادت رسم رؤية عامة سنوية في نهاية كل عام تحت عنوان "ملفات ساخنة"، حتى أن الوفود الغربية أعادت أن تناقش مع المنقلب السيسي مثل تلك الملفات وفي زيارتهم الأخيرة ناقش "اللوبي الصهيوني مع السيسي ملفات مصر الداخلية والخارجية".

المراقبون والمحللون يرون أن الملفات أو بالأحرى الأزمات ممتدة ومن هؤلاء الصحفي خالد بونس الذي قال في منشور على الفيس بوك: "يرحل عام 2016 تاركا معظم الملفات مفتوحة وكل الأزمات ممتدة مصرياً وعربياً وعلى مستوى المنطقة كلها لتنتقل إلى ورثته وخلفه عام 2017 الذي نتمناه أن يكون عاماً للحسم والحل وانتصار للحق على الباطل وأن تحلق العدالة والرحمة في سمانه لتمسح دموع المظلومين والبنائين أينما كانوا وأن يصبح العالم أكثر إنسانية وينتصر لقيم الحق والخير والعدل".

أما محمد محفوظ فقال "2017 سيكون عام الحصاد لكل الملفات المفتوحة بالمنطقة".

وصدق الدبلوماسي السابق د.عبدالله الأشعل مساعد وزير الخارجية الأسبق حينهما قائلاً: "مصر ليس لها سياسة خارجية واضحة وكل ملفات السيسي الخارجية فشل فيها".

جزيرتنا تيران وصنافير

ولعل أبرز ما شغل مواقع التواصل الاجتماعي هاشتاج #تيران_وصنافير_مصرية، معبراً عن تحدي المصريون لمسألة تنازل الإنقلاب والمجلس العسكري وقائده، عن جزيرتي تيران وصنافير لصالح السعودية، خلال زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز، منذ إبريل 2016 وعلى مدى الأشهر الثمانية الماضية.

ورغم تغريط السيسي و"حكومته" في الجزيرتين، ورغبته في إغلاق الملف قبل حلول العام الجديد من خلال إقرار "مجلس الوزراء" الاتفاقية وإحالتها لـ "برلمان" العسكر، إلا أن السعودية شغلتها ردود الأفعال الغاضبة من المصريين على مختلف مشاربهم، وما اعتبره البعض خيانة من السيسي، وبيع ما لا يجوز بيعه، فيما انطلق آخرون بهاجمون المملكة التي تأخر رد فعلها منتظرة ما ستسفر عنه الحكمة الدرامية الجديدة من السيسي.

مقتل ريجيني

كما لا تزال تتصاعد حتى الآن مسألة مقتل الطالب الإيطالي ريجيني، بعد التصعيد الإيطالي ودخول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا على خط مطالبة مصر بتقديم المسؤولين عن مقتله للمحاكمة.

حيث تتهم إيطاليا السلطات المصرية بقتل ريجيني بعد تعذيبه، فيما ترفض مصر الاتهام الإيطالي، وهو ما تسبب في استدعاء الخارجية الإيطالية لسفيرها في القاهرة احتجاجاً على الموقف المصري، فيما أوقفت إيطاليا حركة الطيران

والسياحة إلى مصر.

وقد يؤدي عدم تعامل مصر السريع مع الأزمة إلى توقيع الاتحاد الأوروبي عقوبات دولية على مصر قد تؤثر على الاستثمارات الإيطالية في مصر، خاصة في مجال الطاقة، على غرار بيع شركة إيني استثماراتها لشركة روسية برأس مال قطري.

أسوأ العملات

وفي ظل أزمة الدولار، والاستجابة لقرار صندوق النقد الدولي، ما تزال أزمة تعويم الجنيه تراوح مكانها، وتشتد مع ارتفاع سعر الدولار إلى 20 جنيها، وشعر كثير من المصريين في الآونة الأخيرة بقلق بالغ لهذا السبب، لانعكاس انخفاض سعر الجنيه على أغلب السلع اليومية والاستراتيجية حيث زادت أسعار السلع بين 100 و500%.

وأثر هذا إلى جانب إجراءات البنك المركزي على المستثمرين المصريين، وتسبب في وقف عمليات الاستيراد لعدد كبير من المنتجات وتوقف عدد من المصانع عن العمل؛ بسبب نقص الدولار.

وسيكون على السيسي توضيح الموقف المالي والاقتصادي لمصر وطرق تعاملها لحل الأزمة؛ لإعادة الثقة للمستثمرين المصريين والأجانب.

إثيوبيا وسد النهضة

ويرى الخبراء أن ملف المفاوضات بين السيسي وإثيوبيا فيما يتعلق بسد أشبه بحوار الطرشان، بل تعتمد إثيوبيا جذب الأطراف المناوئة للسيسي، أو العكس فكلاهما يهز من قيمة المنقلب في حواره الذي توجله إثيوبيا مرارا ليصبح الوضع المفاوضات من أجل التفاوض، ويكون القصد التأجيل من أجل المماطلة حتى تأخذ فرصتها للإنتهاء من بناء السد، الذي شارفت على الإنتهاء منه وبناء سد آخر غربي البلاد، وزاره مسؤولين من السعودية وقطر وتركيا.

ويرى خبراء أن الملف خرج من 2016 بعدة خيارات أولها: سحب اعتراف القاهرة به وتدويل القضية، والثاني: اعتماد خطة طريق جديدة والاستمرار في المفاوضات على أساسها، والثالث: اللجوء إلى عمل عسكري بين الجانبين كحل أخير، وهو حل يطرحه البعض الآن بجدية بينما كان يُداول بطريقة ساخرة في عهد الرئيس مرسى.

السيسي المطيع

ويرى الخبراء أنه لم يكن أكثر المتفائلين من مؤسسي الكيان الصهيوني يخلمون بأن تصير العلاقات مع الدول العربية، وخصوصا مصر عدونها التاريخية، بهذه الحميمة التي أصبحت عليه تلك العلاقة في عهد عبدالفتاح السيسي.

ولعل الموقف الأخير في مجلس الأمن بشأن المستوطنات الصهيونية وسحب مشروع القرار بناء على طلب صهيوني - أمريكي كان جليا في أن الملف تمتلئ جعبته بالمواقف المتتالية.

ويقول محمد المنشاوي -الباحث المتخصص في الشؤون الأمريكية، في مقال له بجريدة الشروق المصرية- أورد فيه شكوى مسئول أمريكي من تجاهل الحكومتين المصرية والإسرائيلية لبلاده وإبقائها بعيدة عن تفاصيل التعاون الأمني المتزايد بين الدولتين.

ويمكن تفهم الشكوى الأمريكية على خلفية إيمانها، منذ هندستها اتفاقية السلام بين الدولتين، بأن علاقات القاهرة بتل أبيب تمر حتما عبر واشنطن، إلا أنه يبدو أن الحكومة المصرية اختارت واقعا جديدا لعلاقاتها بإسرائيل يقوم على تحييد واشنطن عن بعض ملفات علاقاتها الحميمة مع تل أبيب، كما يقول المنشاوي.